معلومات عن النشاط العلمي خارج الجامعة:

عنوان المداخلة: ظاهرة تهريب العملة الصعبة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري

الاسم واللقب: د. لقوي سعيدة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

النشاط: الملتقى الوطني حول ظاهرة التهريب وآثارها الاقتصادية على الجزائر – التحديات والرهانات

تاريخ الملتقى: 04 جوان 2023

الجهة المنظمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي – الأغواط.

الملخص: يهدف هذا البحث إلى إبراز خطورة تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني، وهذا في ظل ارتفاع حجم الأموال المهربة إلى الخارج ، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة، نظرا لما لها من تبعات وسلبيات تؤثر على الاقتصاد الوطني، حيث قامت الجزائر بانتهاج استراتيجية منظمة قصد الحد من هذه الظاهرة السلبية، حيث قامت بتعزيز الأطر القانونية المكافحة لهذه الظاهرة بالإضافة إلى استحداث هيئات تنشط في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد وطني، تهريب، عملة صعبة.

تصنيف JEL: K420 , H4.

Abstract : This research aims to highlight the danger of smuggling hard currency on the national economy, and this is in light of the high volume of money smuggled abroad, and Algeria, like other countries, suffers from this phenomenon, due to its negative and negative consequences that affect the national economy. Reducing this negative phenomenon, as it strengthened the legal frameworks combating this phenomenon, in addition to creating bodies that are active in this field..

Keyword: National economy, smuggling, hard currency .

JEL classification: K420, H4.

ظاهرة تهريب العملة الصعبة و أثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري

The phenomenon of hard currency smuggling and its impact on the Algerian national economy

1- أ.د بورنان مصطفى، m.bourennane@lagh-univ.dz، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، عمار ثليجي-الاغواط، الجزائر
2- د. لقوي سعيدة، s.legoui@lagh-univ.dz، عمار ثليجي-الاغواط، الجزائر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز خطورة تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني، وهذا في ظل ارتفاع حجم الأموال المهربة إلى الخارج ، والجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة، نظرا لما لها من تبعات وسلبيات تؤثر على الاقتصاد الوطني، حيث قامت الجزائر بانتهاج استراتيجية منظمة قصد الحد من هذه الظاهرة السلبية، حيث قامت بتعزيز الأطر القانونية المكافحة لهذه الظاهرة بالإضافة إلى استحداث هيئات تنشط في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد وطني، تهريب، عملة صعبة.

تصنيف JEL: **K420** , **H4**.

Abstract:

This research aims to highlight the danger of smuggling hard currency on the national economy, and this is in light of the high volume of money smuggled abroad, and Algeria, like other countries, suffers from this phenomenon, due to its negative and negative consequences that affect the national economy. Reducing this negative phenomenon, as it strengthened the legal frameworks combating this phenomenon, in addition to creating bodies that are active in this field..

Keyword: National economy, smuggling, hard currency .

JEL classification: K420, H4.

مقدمة:

تنتشر ظاهرة تهريب العملة على نطاق واسع في كل الدول العالم، حيث يتم تهريبها بعدة أشكال منها المباشرة وغير المباشرة. وتعد عملية تهريب العملة من الظواهر الاقتصادية التي تمس باقتصاديات الدول خاصة دول العالم الثالث، والجزائر واحدة من الدول التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة والتي تؤثر على اقتصادها وتعرقل حسن سير المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات المالية.

ولقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور وتطور هذه الظاهرة، باستخدام شتى الأساليب، حيث أن ظاهرة تهريب العملة الصعبة لها انعكاسات وآثار سلبية ووخيمة على الاقتصاد الوطني، وهذا لخروج الكم الهائل من العملات الصعبة دون وضع ضوابط وقيود وقوانين صارمة في ذلك.

إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم ذكره نطرح السؤال التالي: ما هي آثار ظاهرة تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

وتتفرع من السؤال السابق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتهريب العملة؟
- ما هي الأسباب والأساليب التي تؤدي إلى تهريب العملة؟
- كيف تؤثر ظاهرة تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية ظاهرة تهريب العملة الصعبة نظرا لخطورتها على الاقتصاد الوطني، كما أن تحديد أسباب وأساليب هذه الظاهرة من شأنه أن يساهم في تزويد القائمين على مكافحتها باعطائهم نظرة شاملة تساعدهم على الحد من انتشارها.

فالجزائر معنية بهذه الظاهرة أكثر من أي وقت مضى نظرا لانفتاحها الاقتصادي، والاعتماد على مداخيل أخرى غير الإيرادات النفطية التي تشهد تذبذبا على مستوى الأسواق العالمية والتي تؤدي إلى نقص المداخيل من العملة الصعبة وتآكل احتياطها منها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز خطورة تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني، من خلال التعريف بهذه الظاهرة وإظهار الأسباب والأساليب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التعبير عن ظاهرة تهريب العملة الصعبة، والذي يناسب مواضيع مثل هذه في الدراسة، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المقالات التي درست ظاهرة تهريب العملة الصعبة وأثرها على الاقتصاد الوطني.

تقسيم البحث:

ولمعالجة الموضوع تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام لظاهرة تهريب العملة الصعبة

المحور الثاني: انعكاسات تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني الجزائري

1. الإطار العام لظاهرة تهريب العملة الصعبة.

عملية دخول وخروج الأموال الصعبة يتم وفق الأطر القانونية التي تضعها الدولة ضمن قوانينها المعمول بها، بما في ذلك قانون الصرف الذي يحدد شروط وكيفيات التعامل بها،

1-1 مفاهيم عامة حول الصرف وتهريب العملة:

- **تعريف الصرف:**

حسب المادة الأولى من النظام الصادر عن البنك المركزي الجزائري يعرف الصرف على أنه كل تبادل بين العملات الصعبة الحسابية والدينار أو العملات الصعبة فيما بينها [1].

ويقصد بسعر الصرف عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية [2].

ويمكن تعريفه على أنه عبارة عن سعر لعملة ما بدلالة عملة أخرى، والذي على أساسه تتم عملية المبادلة.

ونجد ثلاثة أنواع من سعر الصرف:

- **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات [3].
- **سعر الصرف الحقيقي:** هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة، كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات [4].
- **سعر الصرف الفعلي:** ويعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، حيث يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية [5].
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية [6].

- **تعريف التهريب:**

التهريب هو نقل وتحويل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية بالطرق غير الشرعية، وكذا نقل المواد المحظورة التي تتنافى مع القانون والعرف، أو تعد ضمن الأعمال الإجرامية التي تتعارض مع الجوانب القانونية، أو ذات المضار الاقتصادية أو الأبعاد السياسية أو الأمنية الخطرة. وبالتالي فالتهريب هو كل نشاط بشري يتعارض مع القانون يؤدي بالضرر على الجانب الاقتصادي أو السياسي أو الأمني أو جميعها للدول [7].

- **أبعاد ظاهرة التهريب:**

نختصر أبعاد ظاهرة التهريب في ثلاثة عناصر كالتالي:

- **الأبعاد الاقتصادية:** حيث تتلخص هذه الأبعاد في تضخيم فاتورة الاستيراد، ففي سنة 2016 تكبدت الجزائر خسائر بقسمة 16 مليار دولار جراء تضخيم فواتير الاستيراد، حيث قام المتعاملون الاقتصاديون بتضخيم فواتير استيراد

سلعهم 8 أضعاف القيمة الحقيقية لتهريب الأموال إلى الخارج. وهذا حسب تقرير خلية الإستعلام المالي التابعة لوزارة المالية، وكشف التقرير أن المستوردين الذين ينشطون بسجل تجاري وطني هي التي حطمت الرقم القياسي بنسبة تجاوزت 29 بالمائة في تضخيم فواتير الاستيراد والفوترة غير القانونية وأن المتعاملين الأجانب غير معنيين بهذا النوع من التجاوزات، وبلغة الأرقام يشير التقرير إلى أن قيمة الأموال المهربة من الجزائر إلى الخارج حسب حصيلة الجمارك لسنة 2016 ، عن طريق التصريحات الكاذبة واستعمال السجلات التجارية المغشوشة، 7 آلاف مليار سنيتم، منها 1500مليار سنتيم عن طريق تضخيم الفواتير، أي أن 25 بالمائة من مجموع الأموال المهربة كانت عن طريق تضخيم الفواتير، وأن التحقيقات التي قامت بها مديرية الجمارك طيلة الـ 12 شهرا من سنة 2016 أسفرت عن تحديد قائمة تضم أزيد من 90 سلعة ومنتجا، تفضل الشركات المتحايلة استيرادها مع تضخيم في فواتيرها من خلال التصريحات الكاذبة وعلى رأسها التجهيزات الكهربائية والملابس والحلويات ومواد الزينة والمواد البلاستيكية واللعب، قطع الغيار والمواد الأولية [8].

فخلال 6 أشهر من سنة 2016 وحسب المعلومات المتوفرة فقد تم تهريب أكثر من 3 آلاف مليار عن طريق تقديم وثائق مزورة وتصريحات كاذبة، وخلال 6 سنوات تم تهريب ما بين 90 و 120 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 15 إلى 20 مليار دينار سنويا [9].

- **الأبعاد الاجتماعية:** تؤثر ظاهرة التهريب على المجتمع من خلال الأضرار المتولدة من جراء تكثيف تجارة المخدرات وتأثيرها على صحة المتعاطي الجسدية والعقلية والتي تمس فئة الشباب خاصة.
- **الأبعاد الأمنية والسياسية:** ويمكن حصرها في الآثار التي تنتج من تسارع حركة تهريب السلع المحظورة والخطرة خصوصا المخدرات والأسلحة وحتى التجارة بالبشر، مما يحفز على ظهور الجماعات الإجرامية الدولية، والتي تترافق مع الجريمة العابرة للحدود.

2-1 أسباب ظهورتهريب العملة الصعبة:

تعود أسباب تهريب العملة أولا إلى الطبيعة البشرية والتي تبحث عن الثروة بالطرق السهلة، وثانيا في توظيف الأموال المحصلة في الملاذات والجنات الضريبية والدول الآمنة، مما يسمح لهم بتنمية واستخدام هذه الأموال في تحقيق مبتغاهم وطموحاتهم، وبشكل عام يمكن لخيص أسباب تهريب العملة في النقاط التالية:

- تبييض الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشبوهة؛
- الهروب من الملاحقة والمساءلة القانونية في حالة تم سريان قانون من أين لك هذا؟؛
- البعد عن الإجراءات البيروقراطية التي يتسم بها الاستثمار وتوظيف الأموال بالوطن؛
- الإغراءات والامتيازات الخارجية التي تقدمها بعض الدول والتي تربط الإيداع أو شراء العقار بالحصول على الجنسية؛
- الهرب من دفع الضرائب [10].

3-1 أساليب تهريب العملة الصعبة والأطراف المشاركة فيها:

توجد عدة طرق لتهريب العملة الصعبة نذكر منها:

- **التحويلات المالية باتجاه البنوك الأجنبية:** تستخدم الأنظمة غير الرسمية لتحويل الأموال في العديد من المناطق لتحويل الأموال غير الرسمية محليا ودوليا على حد سواء ، ويعتبر نظام الحوالة أحد الأنظمة المستخدمة لتحويل الأموال غير الرسمية القائمة تحت مسميات مختلفة ومناطق متعددة في العالم. وتعد المؤسسات المصرفية أفضل وسيلة لتهريب الأموال إلى الخارج، والنظام المصرفي بالجزائر يعاني من بعض الثغرات خاصة فيما يتعلق بالرقابة على حركة الأموال من وإلى الخارج، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات المعنية، إلا أن هذه الثغرات تسمح لأصحاب الأموال غير الشرعية في استغلالها.

ومن أخطر وأبرز التحويلات المالية نحو الخارج تلك التي كان يقوم بها عبد المؤمن خليفة صاحب مجمه الخليفة المنهار، وأيضا البنك الصناعي والتجاري الجزائري الذي تمت تصفيته بعد قيامه بعدة تجاوزات خطيرة منها اختلاسات في المحاسبة وتبديد الأصول، إلى غير ذلك من عمليات الاحتيال.

- **شركات التصدير والاستيراد:** يشارك العديد من المستوردين و المصدرين في عمليات تهريب العملة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، وتتحقق هذه العملية عن طريق تزوير فواتير السلع المصدرة بحيث يتم تقديم قيمة أقل من قيمتها الحقيقية، وذلك بغرض تحويل القيمة المذكورة في الفاتورة إلى داخل الوطن والاحتفاظ بالباقي في الخارج، كما يتحقق تزوير الفواتير أيضا من خلال تضخيم الفواتير أي برفع القيمة أو المغالاة في قيمة الواردات، بحيث تكون القيمة المدرجة في الفواتير أكبر بكثير من القيمة الحقيقية لها ومن ثم يتم تحويل أكبر قدر ممكن من العملة إلى الخارج لتسديد قيمة السلع المستوردة، والاحتفاظ بالباقي في حساب المستورد أو شخص أخر[11].
- **تهريب النقد:** تتم عملية تهريب العوائد غير المشروعة اما عن طريق النقل المادي للنقد او الادوات القابلة للتداول لحاملها ، حيث يقوم المتورطين أنفسهم بالعملية أو بمساعدة أشخاص آخرين ، ويلجا إلى استخدام عدة سبل كاستعمال " الحقائب التوأم " ويقصد بذلك أن ناقل النقد يملك حقيبتين متشابهتين تماما إحداهما تحتوي أغراضه الشخصية والأخرى تحتوي على الأموال المراد تهريبها وفي حالة امساكه من طرف الشرطة أو الجمارك يدعي أنه أخطأ في تحديد حقيبته ليس أكثر من ذلك،
- **تهريب الأموال عن طريق المطارات إلى الخارج:** تعد عملية تهريب الأموال من أكثر الطرق انتشارا بين المهربين، حيث يقوم المهرب بإخفاء النقود في الجيوب السرية للحقيبة أو وضعها في لعب الأطفال، أو عن طريق الشيكات السياحية واستخدام تذاكر الطيران المفتوحة وبيعها في الخارج، فحسب وكالة الأنباء الجزائرية،قامت مصالح الجمارك بحجز مبلغ مالي من العملة الصعبة يقدر ب 6000 يورو، تم ضبطها على إثر اجراء تفتيش لأحدى المسافرات بمطار سطيف الدولي [12]. تمكنت مصالح شرطة الحدود، خلال الثلاثي الأول من عام 2022، من حجز ما يربو عن 500 ألف أورو مع توقيف 32 متورطا، من بينهم 3 أجانب، في قضايا تهريب العملة الصعبة، وخلال الفترة من 01 جوان إلى 30 نوفمبر 2021، تمكنت أيضا مصالح شرطة الحدود لمطار هواري بومدين الدولي (الجزائر العاصمة)، من حجز مبالغ مالية معتبرة من العملة الصعبة فاقت 634 ألف أورو، كانت موجهة للتهريب، مع توقيف 43 شخصا [13]. وتمكن عناصر شرطة الحدود عبر مختلف النقاط والمعابر الحدودية خلال سبعة اشهر الاولى من سنة 2019 من حجز مبالغ مالية جد معتبرة من العملة الصعبة تقدر بحوالي 3 مليون أورو كانت موجهة للتهريب مع توقيف كافة المتورطين في قضية مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الاموال من والى الخارج[14].
- **السوق النقدي الموازي:** تعتبر السوق الموازية من الأساليب التي يتم فيها تهريب العملة الصعبة وهو المكان الذي يلتقي فيه جميع الأطراف التي قامت بهذه العملية، فهي وسيلة لجمع هذه الأموال إما عن طرق بيع أو شراء العملة الصعبة، وهي الوجهة المفضلة لجميع الاطراف حتى ذات المناصب الراقية في الدولة فلولا السوق الموازية لما كان وجود تهريب العملة الصعبة الحجم الكبير ، فهي حلقة مهمة في هذه العملية حيث من خلالها يتم اقتناء هذه العملة ثم تهريبها.

2. انعكاسات تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الوطني الجزائري.

وعن الانعكاسات السلبية لظاهرة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمارات بالبلاد، ما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة، كما أن من شأنه خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة بالبلاد في حال تواصل تراجع أسعار النفط لمدة طويلة.

1-2 الآثار الاقتصادية لظاهرة تهريب العملة الصعبة

من بين الآثار الاقتصادية التي تنجر عن ظاهرة تهريب العملة الصعبة نحو الخارج نذكر:

- **على المستوى الداخلي للبلاد:** على المستوى الوطني فإن الاقتصاد الموازي يزداد انتعاشا، كما تزداد الكتلة النقدية المتداولة الوطنية منها والعملات الأجنبية، وهي بذلك تنخر الاقتصاد الوطني وتؤثر على كل المؤشرات الاقتصادية، وخاصة قطاع الجباية والموازنة العامة، نظرا لاستفادة أشباه المستثمرين من القروض غير المستردة في تمويل مختلف الأنشطة خارج نطاق الضرائب، فهناك أكثر من 5000 مليار دينار جزائري يتم تداولها خارج القطاع البنكي، أي ما يزيد عن 50 % من أرصدة القروض الممنوحة لمجموع الاقتصاد الوطني[15].
- **على المستوى الخارجي:** خلال ال 20 سنة الماضية استنزفت الجزائر ما يقارب 650 مليار دولار في صورة واردات ذهبت نسبة معتبرة منها في صورة تهريب في شكل تضخيم فواتير واستيراد سلع غير مطابقة للتصريح المقدم، وفي بعض الأحيان تحويل العملة دون استيراد سلع نتيجة المحاباة والتواطؤ في الأجهزة المكلفة بذلك [16].

2-2 آليات مكافحة ظاهرة تهريب العملة:

في إطار مكافحة ظاهرة التهريب، عمدت الجزائر إلى خلق مؤسسات تعنى بمكافحة هاته الظاهرة، ومن بين هاته المؤسسات نذكر:

- **مصالح الجمارك:** وتعد مصالح الجمارك أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فهي جهاز يقوم بالرقابة، ومن بين الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها مصالح الجمارك :
  - تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية؛
  - تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة و الغش و البحث عنها و قمعها؛
  - تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية و الأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض؛
  - المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛
  - المشاركة في وضع و تنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني و تشجيعه ؛
  - مساعدة الشركات الاقتصادية و مرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك و التسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي؛
  - إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية و التي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية والداخلية للبلاد (مهمة المساعدة في اتخاذ القرارات)
  - مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية و تجارية؛
  - تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد و التصدير وكذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان (مهمة الحماية)؛
  - تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني و حمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة [16].
- **الديوان الوطني لمكافحة التهريب:** تم استحداث هاته الهيئة بموجب الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 2005/08/23 المعدل والمتمم للأمر رقم 06-09 المؤرخ في 2006/07/15 والمتعلق بمكافحة التهريب [17]، والذي كلف بالمهام التالية:
  - إعداد برنامج عملي وطني لمكافحة التهريب والوقاية منه؛
  - تنظيم، جمع ومركزة المعلومات والمعطيات والدراسات ذات الصلة بظاهرة التهريب؛
  - ضمان تنسيق ومتابعة نشاطات مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته؛

- اقتراح تدابير ترمي إلى ترقية وتطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب؛
- وضع نظام إعلامي مركزي آلي مؤمن بهدف توقيع وتقييم الأخطار للوقاية من التهريب ومكافحته؛
- تقديم توصيات من شأنها المساهمة في مكافحة التهريب؛
- إعداد برامج إعلامية وتحسيسية حول الآثار الضارة للتهريب [18].
- **اللجان المحلية لمكافحة التهريب:** بجانب الديوان الوطني لمكافحة التهريب تم انشاء على مستوى كل ولاية لجنة محلية لمكافحة التهريب، تعمل تحت سلطة الوالي، تتولى هاته اللجنة تنسيق نشاطات مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب، وهذا ضمن المرسوم التنفيذي رقم 06-287 المؤرخ في 2006/08/26 المتعلق بتشكيل اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها[19]، و هاته اللجان تتكفل بـ:
- متابعة نشاط مكافحة التهريب على المستوى الولائي؛
- تطوير شبكات الاتصال بين مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب؛
- تبليغ الإجراءات المتخذة لجميع المتدخلين في مجال الوقاية من التهريب ومكافحته.

3-2 الإطار التشريعي لمكافحة ظاهرة تهريب العملة بالجزائر:

بالإضافة إلى المؤسسات التي تعنى بمكافحة التهريب في الجزائر، فقد تم دعمها بمجموعة من القوانين والتشريعات

- **قانون الجمارك:** يعتبر التشريع الجمركي مجموعة من النصوص القانونية، التشريعية والتنظيمية، والتي تبرز عمل ودور إدارة الجمارك في تطبيق قانون الجمارك، فهي تسهر على تطبيق عمليات المراقبة والمتابعة لعمليات الاستيراد والتصدير، والتشريع الذي ينظم العلاقات المالية مع الخارج، وفي الجزائر تمارس مصالح الجمارك مهامها عن طريق القانون رقم 98-10 المؤرخ في 1998/08/22 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 1979/07/21 والمتضمن قانون الجمارك [20].
- **قانون مكافحة التهريب:** انتهجت الجزائر سياسة واضحة تهدف لمحاربة الجريمة، وهذا تزامنا مع السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وتحقيق شراكة فعالة مع الاتحاد الأوروبي، وعليه أضافت السلطات العمومية إلى الترسانة القانونية المنظمة للوضع الاقتصادي، الأمر 05-06 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب، نظرا لاستفحال ظاهرة التهريب وما أصبحت تشكله من خطر على أمن وصحة وسلامة المواطنين [21].

  حيث يهدف هذا الأمر إلى دعم وسائل مكافحة التهريب، لاسيما من خلال [22]:
  - وضع تدابير وقائية؛
  - تحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات؛
  - إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع؛
  - آليات للتعاون الدولي.
- **قانون المالية:** تعتبر قوانين المالية من أهم القوانين في الدول، حيث أن استمرارية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبقى مرهونة بصدور قانون المالية. حيث تساعد قوانين المالية مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه، إذ تحمل هذه القوانين جملة من النصوص التشريعية سواء كانت معدلة أو مكملة للقوانين الجمركية (تعديل، انشاء، إلغاء بعض المواد أو النصوص القانونية)، وهذا حسب متطلبات الواقع الاقتصادي للدولة [23].

خاتمة:

تعد ظاهرة تهريب العملة الصعبة خارج الأطر الرسمية ظاهرة خطيرة تنهك اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية، ومع تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية ورفع الاحتكار من طرف الدولة أدى هذا إلى تطوير أنواع تهريب العملة الصعبة، لذا يتوجب الأمر من أجل التقليل أو القضاء على هذه الظاهرة، بتكثيف جهود الأطراف المعنية لمحاربة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى اشراك المجتمع وتوعيته بمخاطرها.

يمكن صياغة بعض التوصيات في هذا الشأن:

- تأهيل العنصر البشري حتى يستطيع القيام لعمله على أحسن وجه؛
- تفعيل دور القضاء من أجل محاربة كل أنواع التهريب عن طريق إصدار العقوبات؛
- ضرورة فتح مكاتب للصرف من أجل توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال؛
- رفع منحة السفر نحو الخارج لتفادي اللجوء إلى السوق السوداء؛
- تدعيم إدارة الجمارك بالوسائل التكنولوجية المتطورة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب؛
- تشجيع المهاجرين المقيمين خارج البلاد على إيداع أموالهم بالنوك الجزائرية بدلا من صرفها في السوق السوداء؛
- تحسين مناخ الاستثمار وإعطاء ضمانات كافية لرجال الأعمال من أجل تجسيد مشاريعهم داخل البلاد بدل من تهريب أموالهم إلى الخارج واستثمارها هناك.

المراجع:

1- التهميش.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى من النظام الصادر عن البنك المركزي رقم 91-07 المؤرخ في 1991/08/14 المتعلق بقواعد الصرف وشروطه، العدد 24، 1992/03/29، ص732.
2. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03(6)، سبتمبر 2015، ص 07.
3. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي على متغيرات السياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 120.
4. بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، مصطفى عوادي، أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 (دراسة قياسية)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 140.
5. المرجع السابق نفسه، ص 140.
6. المرجع السابق نفسه، ص 140.
7. علي حميدوش، محمد برابح، التهريب بأبعاده المختلفة "تهريب العملة بالجزائر" أي دور للحراك في ذلك؟، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 03، 2020، ص 48.
8. تقرير الشروق أونلاين، متعاملون يضخمون فواتير الاستيراد 8 مرات لتهريب الأموال، عن الموقع: https://www.echoroukonline.com، بتاريخ 2017/02/10، تاريخ الاطلاع 2023/02/24 على 08:31.
9. علي حميدوش، مرجع سبق ذكره، ص 49 .
10. المرجع السابق نفسه، ص 57.
11. يونس بن قانة، تهريب العملة الصعبة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 08.
12. وكالة الأنباء الجزائرية، تهريب الأموال، عن الموقع: https://www.aps.dz/ar/societe/tag/%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84، بتاريخ 2022/10/16، اطلع عليهم 2023/02/24 على 10:00.
13. المرجع السابق نفسه.
14. نفس المرجع السابق ذكره.
15. وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/78915-%D8%B9%D9%84%D9%89، بتاريخ 2019/10/31، اطلع عليه 2023/02/25 على 16:30.
16. المهام الاقتصادية للجمارك، عن موقع المديرية العامة للجمارك: https://douane.gov.dz/spip.php?article172، اطلع عليه 2023/02/25 على 17:08.
17. وزارة التجارة وترقية الصادرات، على الرابط https://www.commerce.gov.dz/reglementation/ordonnance-n-deg-05-06 ، اطلع عليه 2023/02/25 على 19:18.
18. نادية عبد الرحيم، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 02، أوت 2015، ص 61-62.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06-287 المؤرخ في 2006/08/26 المتعلق بتشكيل اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها، العدد 53، الصادرة بتاريخ 2006/08/30.
20. نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.
21. صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 2005/08/28 والمتعلق بمكافحة التهريب، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 01، 2012/2011، ص 04.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى من ، الأمر 05-06 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب، العدد 59، الصادرة بتاريخ 2005/08/28.
23. نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- المصادر.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى من النظام الصادر عن البنك المركزي رقم 91-07 المؤرخ في 1991/08/14 المتعلق بقواعد الصرف وشروطه، العدد 24، 1992/03/29.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 06-287 المؤرخ في 2006/08/26 المتعلق بتشكيل اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها، العدد 53، الصادرة بتاريخ 2006/08/30.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى من الأمر 05-06 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب، العدد 59، الصادرة بتاريخ 2005/08/28.
- بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، مصطفى عوادي، أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 (دراسة قياسية)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018.
- تقرير الشروق أونلاين، متعاملون يضخمون فواتير الاستيراد 8 مرات لتهريب الأموال، عن الموقع: https://www.echoroukonline.com، بتاريخ 2017/02/10، تاريخ الاطلاع 2023/02/24 على 08:31.
- صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 2005/08/28 والمتعلق بمكافحة التهريب، رسالة ماجستير في الحقوق، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 01، 2012/2011.
- عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03(6)، سبتمبر 2015.
- علي حميدوش، محمد برابح، التهريب بأبعاده المختلفة "تهريب العملة بالجزائر" أي دور للحراك في ذلك؟، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 03، 2020.
- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي على متغيرات السياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- نادية عبد الرحيم، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 02، أوت 2015.
- يونس بن قانة، تهريب العملة الصعبة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 05، العدد 01، 2018.
- المديرية العامة للجمارك، المهام الاقتصادية للجمارك، عن موقع: https://douane.gov.dz/spip.php?article172، اطلع عليه 2023/02/25 على 17:08.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، على الرابط https://www.commerce.gov.dz/reglementation/ordonnance-n-06-05-deg، اطلع عليه 2023/02/25 على 19:18.

- وكالة الأنباء الجزائرية، تهريب الأموال، عن الموقع:
https://www.aps.dz/ar/societe/tag/%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%، بتاريخ 2022/10/16، اطلع عليهم 2023/02/24 على 10:00.
- وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/78915-%D8%B9%D9%84%D9%89، بتاريخ 2019/10/31، اطلع عليه 2023/02/25 على 16:30.